

منصور بن زايد: «المركزي» استجاب استباقياً ودعم ديناميكية اقتصاد الإمارات



«أبوظبي:» الخليج

قدم سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير ديوان الرئاسة رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي التقرير السنوي للعام 2022 لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والذي يُسلط الضوء على الجهود المستمرة للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، والرقابة على المؤسسات المالية والإشراف عليها، إلى جانب ضمان التشغيل والاستفادة النوعية من البنية التحتية للمدفوعات النقدية والإلكترونية، وزيادة التركيز على مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وحماية المستهلكين في قطاع الخدمات المالية.

قال التقرير: في العام 2022 تمكنت دولة الإمارات من تذليل العقبات التي ظهرت نتيجة لجائحة «كوفيد - 19» فانتشرت حملات التطعيم التي عززت المناعة على نطاق واسع. ومع عودة الأنشطة التجارية عالمياً، شهدت معظم

الدول المتقدمة والنامية زيادة ملحوظة في التضخم الذي وصل إلى مستويات تجاوزت بكثير أهداف التضخم المحددة في معظم الاقتصادات المتقدمة، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي

وقال سموه: لوحظ ظهور العوامل الدافعة للتضخم، بعد أن تم تخفيف عمليات الإغلاق الذي تم فرضه في أعقاب تفشي جائحة «كوفيد - 19» ومن ذلك الانتعاش القوي في إجمالي الطلب الاستهلاكي والتجاري، والاضطرابات التي طالت سلاسل التوريد العالمية وظروف العمل الصعبة في الأسواق

وارتفعت وتيرة هذه الدوافع بشكل كبير نتيجة للتوترات الجيوسياسية المتزايدة في بعض مناطق العالم، الأمر الذي أسهم أيضاً بشكل مباشر في ارتفاع أسعار النفط والغاز والسلع الأساسية الأخرى لتسجل مستويات تاريخية وخلصنا إلى نتيجة في أحدث تقييم لنا أن مخاطر وقوع الاقتصاد العالمي تحت طائلة الركود لا تزال قائمة على المدى القريب. بينما تستمر حالة عدم اليقين بشأن التوقعات على المدى المتوسط

سياسة قوية ومرنة

وعلى خلفية حالة عدم اليقين عالمياً، والتوترات الجيوسياسية التي قد تُهدد الاقتصاد الكلي، واصل المصرف المركزي تنفيذ سياسة قوية ومرنة في إطار سياساته الاحترازية الكلية والنقدية ومهام عمله الرقابية المستقلة، وأخذ المصرف المركزي عند وضع سياساته في الاعتبار خارطة الطرق الاستراتيجية التي تنتهجها حكومة الإمارات للحفاظ على القدرة التنافسية للدولة، وضمان نمو اقتصادي مرتفع، وتحقيق التوظيف الكامل لمواطنيها

وفي هذا الصدد نجد أن إطار السياسة القوي الذي يتبناه المصرف المركزي وقر الأساس اللازم لتحقيق النتائج الاقتصادية المستهدفة للدولة، وتمكنت على ضوئها من تسجيل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يُقدر بنسبة 7.6% في العام 2022

مواجهة تحديات الاقتصاد

وأضاف سموه: رغم الأوضاع السائدة وارتفاع معدلات التضخم بوجه عام، شهدت دولة الإمارات معدلاً أقل بكثير من متوسط التضخم العالمي البالغ 8.8%، ويعزى ذلك في جانب منه إلى قرار المصرف المركزي بالتوافق مع استراتيجية نظام الاحتياطي الفيدرالي، ورفع سعر الفائدة إلى 4.4%، فضلاً عن ارتفاع سعر صرف الدرهم. وظل التصنيف من قبل وكالتي «موديز» و«فيتش» على التوالي، في حين كان مستوى الدين AA- وAa2 الائتماني للدولة مرتفعاً عن العام منخفضاً عند نسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي. واستمر منح الائتمان بوتيرة مطردة لقطاعي الشركات والأفراد على حدٍ سواء بمعدل يدعم النمو الاقتصادي. وبصفته السلطة الاحترازية الكلية للدولة، أنهى المصرف المركزي معظم تدابير الدعم المؤقتة التي تهدف إلى مساعدة الدولة على مواجهة تداعيات جائحة «كوفيد - 19» حيث عكس هذا القرار عودة النظام المصرفي إلى مستويات القوة المالية لما قبل جائحة «كوفيد - 19» وقد تجلت النظرة الثاقبة للمصرف المركزي خلال عام 2022 في مواجهة تحديات الاقتصاد الكلي غير المسبوقة والمخاطر الناشئة، في حين أسهمت استجاباته الاستباقية في دعم الاستقرار الاقتصادي وديناميكية الاقتصاد بشكل عام

التحول الرقمي

وقال سمو الشيخ منصور بن زايد: عند النظر إلى المستقبل المائل أمامنا في العام 2023 والسنوات اللاحقة، أرى أنه

من الضروري إبراز أولويتين استراتيجيتين للمصرف المركزي، واللتين تتصدران أيضاً أجندات أعمال الحكومات والبنوك المركزية والمعنيين بوضع السياسات على مستوى العالم، وتتمثل الأولوية الاستراتيجية في بدء المصرف المركزي بتطبيق برنامج التحول الرقمي الذي يساهم في تعزيز البيئة المالية بشكل كبير داخل المصرف المركزي وعلى مستوى الدولة. علاوة على ذلك، سوف يسهم المصرف المركزي في مبادرات سياسة الدولة على نطاق واسع ضمن استضافتها لمؤتمر الأطراف «كوب 28» وسيواصل أيضاً اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان مراعاة مخاطر المناخ وتسهيل التمويل المستدام في الإطار الرقابي للقطاع المالي كما سيعمد الى تبني جوانب من مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في سياساته وعملياته الاستثمارية على المدى المتوسط.

وأضاف: بالنيابة عن مجلس إدارة المصرف المركزي، أود اغتنام هذه الفرصة للتعبير عن فائق امتناني لإدارتنا العليا وموظفينا وجميع شركائنا والأطراف الأخرى ذات الصلة، على دعمهم والتزامهم برؤيتنا في مساندة توجهات المصرف المركزي ليكون الأفضل بين نظرائه، لقد حققنا تقدماً واضحاً نحو بلوغ هذا الهدف الطموح في العام 2022، كما أنني على يقين تام بأن المصرف المركزي سيواصل مساعيه الثابتة لتحقيق التميز، وضمان ترسيخ نظام مالي مرن، والإسهام في الازدهار المستمر الذي تشهده دولة الإمارات.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.